تأثير المتغيرات العالمية
على نظام الأمن الدولى

السفير د./ منير زهران
رئيس المجلس المصرى للشئون الخارجية السابق

مقدمة :

واجه النظام الدولى الذى نشأ فى نهاية الحرب العالمية الثانية بتأسيس منظمة الأمم المتحدة، تحديات كثيرة، منها تقسيم الهند إلى دولتين (الهند وباكستان) الذى تَمخَّض عن مشكلة كشمير، وحرب فلسطين وإنشاء دولة إسرائيل، ثم الحرب الكورية وحرب فيتنام والعدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦، ثم حرب ١٩٦٧، والحرب بين الهند والصين، وبين الهند وباكستان، وتقسيم الأخيرة واستقلال بنجلاديش، والحرب بين العراق وإيران، فغزو العراق للكويت عام ١٩٩٠، ثم الغزو الأمريكى / البريطانى للعراق عام ٢٠٠٣ تحت ذريعة تدمير أسلحة الدمار الشامل فى العراق ، ناهيك عن الحروب الأخرى فى مناطق مختلفة من العالم.

ونظرًا لتعارض مبادئ ميثاق الأمم المتحدة مع أحكام بعض المواد، وبصفة خاصة الأحكام الواردة فى الفصل الخامس من الميثاق المتعلقة بمجلس الأمن، وإزاء فشل المجلس فى تحمل مسئولياته عن حفظ السلم والأمن الدوليين، فقد اجتمع مجلس الأمن على مستوى القمة فى يناير ١٩٩٢ مع بداية ولاية د. بطرس بطرس غالى كأمين عام، وتم تكليف الأخير بإعداد تقرير حول كيفية تحقيق السلام فى العالم، وهكذا قدَّم السكرتير العام تقريرًا فى يونيو ١٩٩٢ تحت عنوان «أجندة السلام»، تميز باقتراحين: الأول عن «بناء السلام»، والثانى عن «الدبلوماسية الوقائية». وهكذا وافقت الجمعية العامة فى دورتها الستين عام ٢٠٠٥ على إنشاء لجنة إضافية فى هيكل الأمم المتحدة، وهى لجنة «بناء السلام». وقررت تغيير تسمية لجنة حقوق الإنسان إلى مجلس حقوق الإنسان، ونقل تبعيته من المجلس الاقتصادى والاجتماعى إلى الجمعية العامة، مع تخفيض عدد أعضاء المجلس من ٥٣ عضوًا إلى ٤٧ عضوًا.

ونظرًا لقصور الأمم المتحدة فى أداء مهامها بالتنسيق مع المنظمات الدولية الأخرى والوكالات المتخصصة، بالنظر فى ميزانيات الأخيرة وتقديم مقترحاتها قبل اعتماد تلك الميزانيات وفقًا لأحكام المادة السابعة عشرة فقرة ٣ من الميثاق، فقد تقرَّر إنشاء آلية للتنسيق على مستوى سكرتارية تلك المنظمات تحت رئاسة السكرتير العام للأمم المتحدة وعضوية رؤساء تلك المنظمات، وهى لجنة التنسيق Chief Executive Board for Coordination (CEB)، وتتفرَّع منها لجنة فرعية للتنسيق فى مجال الإدارة (HLCM) ولجنة فرعية أخرى للتنسيق فى مجال البرامج (HLCP)، بالإضافة إلى التنسيق فى مجال برامج التنمية (UNDG)، والتى تحوَّلت فيما بعد إلى لجنة التنسيق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (UNSDG). تلك الآلية لا تعفى الدول الأعضاء من الرقابة على الأمم المتحدة والمنظمات الأممية الأخرى؛ حيث إنها سيدة الموقف والآمر الناهى، وصاحبة الاختصاص الأصيل فى النظام الدولى، وهو ما يُطلَق عليه (Member driven organizations).

ولم يمنع هذا التطور من وجود أحكام فى الميثاق أصبحت لا تتواكب مع تطورات العصر بعد تصفية الاستعمار، فأصبح هناك فصلان من الميثاق لا يسمح التطور بممارسة أحكامهما، وهما الفصلان الثانى عشر عن «نظام الوصاية»، والثالث عشر عن مجلس الوصاية (Trusteeship Council)، واللذان تجمَّد العمل بهما. هذا بالإضافة إلى المادة ١٠٧ من الميثاق المعنية بالدول المعادية فى الحرب العالمية الثانية، والمادة ١٠٩ الخاصة بالدعوة لمؤتمر مراجعة الميثاق بعد عشر سنوات من اعتماده (أى عام ١٩٥٥)، وهو المؤتمر الذى تحول

إلى سراب. كما حالت صياغة المادة ١٠٨ دون تعديل أحكام الميثاق، فيما عدا زيادة عضوية كل من مجلس الأمن والمجلس الاقتصادى والاجتماعى لمواكبة زيادة أعضاء الأمم المتحدة من ٥١ عضوًا عام ١٩٤٥ إلى ١٩٣ عضوًا الآن.

ورغم شلل مجلس الأمن فى القيام بمسئولياته فيما يتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين، فقد قامت الجمعية العامة بمسئولياتها فى حالة الفراغ الذى تركه المجلس نتيجة ممارسة عضو أو أكثر من الأعضاء الدائمين حق الفيتو، وذلك فى إطار قرار «الاتحاد من أجل السلام» الذى سدَّ فراغًا مرحليًا فيما يتعلق بالنزاعات التى عجز المجلس عن القيام بمسئولياته إزاءها، وبصفة خاصة فى أثناء الحرب الكورية بداية خمسينيات القرن الماضى والعدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦، وأخيرًا فى حالتى انتشار وباء الكورونا المستجد Covid-19، والأزمة الأوكرانية كما رأينا.

أمَّا بالنسبة للجمعية العامة للأمم المتحدة، فقد طوَّرت من مسئولياتها فى إطار الميثاق، بالدعوة لمؤتمرات عالمية لمعالجة العديد من موضوعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، خاصة مؤتمر قمة الأرض فى ريو عام ١٩٩٢، والمؤتمر العالمى لحقوق الإنسان فى فيينا عام ١٩٩٣، ومؤتمر السكان والتنمية فى القاهرة عام ١٩٩٤، وقمة التنمية الاجتماعية فى كوبنهاجن عام ١٩٩٥، وقمة المرأة والتنمية فى بيكين عام ١٩٩٦، وقمة المستوطنات البشرية فى استنبول عام ١٩٩٧، والقمة العالمية للألفية عام ٢٠٠٠، واعتماد الأهداف الإنمائية للألفية التى جرى تنفيذها خلال ١٥ سنة حتى عام ٢٠١٥، واعتماد أهداف التنمية المستدامة عام ٢٠١٥ لكى تتحقق مع حلول عام ٢٠٣٠، والتى يجرى متابعتها حتى نهاية هذا العقد من الألفية الثالثة.

ولتحقيق التنسيق والتناغم فيما بين الأمم المتحدة والبرامج والصناديق الأممية فى المجالات الحيوية التى يتداخل فيها الاختصاص، ابتدعت الأمم المتحدة محافل للتنسيق فى مجالات المحيطات والمياه والطاقة، وهى (UN Ocean) و (UN Water) و (UN Energy)، وجميعها تصب ضمن أجندة المجلس الاقتصادى والاجتماعى والجمعية العامة للأمم المتحدة.

الهدف من الدراسة:

تستهدف هذه الورقة البحثية دراسة مدى تأثير المتغيرات التى شهدتها الساحة العالمية أخيرًا على نظام الأمن الدولى، ومدى فعالية جهود المجتمع الدولى فى التعاطى مع تلك المتغيرات ومعالجة آثارها، على نحو يُسفر عن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، بما يتضمَّنه ذلك من منع تصاعد ما يرتبط بتلك المتغيرات من تهديدات من شأنها تعريض حياة المجتمعات والشعوب للخطر. وفى هذا السياق، تتطرَّق هذه الورقة إلى التركيز على ما يلى من متغيرات لها تأثيراتها على نظام الأمن الدولى، وهى حصرًا: جائحة وباء Covid-19 المستجد، والحرب الروسية الأوكرانية، والاستفزازات الأمريكية للصين بشأن قضية تايوان وتحديها مبدأ «الصين الواحدة»، كما تتعرَّض الورقة لمعضلة الأمن المائى لمصر ارتباطًا بأزمة السد الإثيوبى، باعتبارها قضية وجودية مرتبطة بصورة مباشرة بأمن مصر القومى، ومن ثَمَّ بأمن المنطقة. فضلًا عن ذلك، تتناول الورقة فى ثناياها مشكلة الإرهاب، وتغير المناخ، وفشل المجتمع الدولى فى تحقيق نزع السلاح النووى من العالم، على ضوء فشل مؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار النووى (NPT) فى أغسطس ٢٠٢٢، وعزوف البلدان النووية وحلفائها عن الانضمام لمعاهدة حظر السلاح النووى (TPNW)، وتمسك البلدان النووية الخمسة الكبرى بالسلاح النووى بصفته وسيلة ردع، وهو ما من شأنه تعريض المجتمع الدولى بأسره لخطر الفناء.

المنهج المستخدم:

تتبنَّى هذه الورقة البحثية المنهج الوصفى التحليلى، الذى يُعَد أسلوبًا من أساليب التحليل المركز، القائم على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة محددة، فى فترة زمنية معلومة، وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية، ثم تفسيرها بطريقة موضوعية بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة. ومن ثَمَّ، تعتمد هذه الورقة على تعقب البيانات الميدانية الخاصة بموضوعات الورقة، وتحليلها كمًا وكيفًا؛ بغية الوصول إلى نتائج تخدم الهدف البحثى الذى سبق بيانه، بالإضافة إلى تقديم عدة توصيات من شأنها ترسيخ جهود الحفاظ على نظام الأمن الدولى. هذا مع الأخذ فى الاعتبار أن الورقة تقوم على فرضية مفادها أن المتغيرات العالمية المعاصرة ذات تأثير سلبى أكبر على نظام الأمن الدولى، مقارنة بغيرها من المتغيرات التى شهدها المجتمع الدولى منذ انقضاء الحرب العالمية الثانية فى عام ١٩٤٥.

أولًا: جائحة الكورونا والنظام الدولى:

انتشر فيروس الكورونا المستجد من مدينة ووهان الصينية إلى دول أخرى فى آسيا ثم أوروبا والولايات المتحدة وكندا، ثم انتقل إلى أمريكا اللاتينية وأفريقيا، وأصبح المرض وباءً حصد الملايين من الجنس البشرى، وفقًا لما أعلنته منظمة الصحة

العالمية، التى عجزت أن تقوم وحدها بمواجهة تحديات انتشار الوباء وإيجاد العلاج المناسب للقضاء عليه وتعبئة الموارد المالية اللازمة لاستنباط التطعيمات الضرورية لمقاومته بالتعاون مع شركات الأدوية العملاقة المنتشرة، خاصة فى الدول المتقدمة، مع ضرورة تضافر المجتمع الدولى، بما فى ذلك مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، وتوفير التمويل اللازم على المستويات الوطنية والإقليمية لمواجهة ذلك الوباء من خلال الميزانيات الوطنية والقروض التى يقدمها صندوق النقد الدولى، بالإضافة إلى المساعدات التى تقدمها الدول المتقدمة للدول النامية.

ومع فشل مجلس الأمن فى التداول حول هذا الوباء، إزاء محاولة الولايات المتحدة استخدام المجلس لإدانة الصين، واتهامها بأنها المسئولة عن انتشار الوباء فى العالم، لم تجد الجمعية العامة مناصًا من التداول حول هذا الوباء، وإصدار التوصيات اللازمة لمواجهته بالتعاون مع المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة خاصة منظمة الصحة العالمية. وقد ارتفعت إصابات فيروس الكورونا إلى ما يزيد على ٦٢٠ مليون إصابة فى مختلف أنحاء العالم، وأكثر الإصابات كانت فى الولايات المتحدة، تليها الهند فرنسا، وفقًا لإحصاءات «WorldoMeters» فى عام ٢٠٢٢ .[١]

وقد حذَّرت الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية من احتمال وفاة مئات الألوف من الأطفال، وما يزيد على ٣ ملايين نسمة فى الدول الأفريقية وحدها. هذا بالإضافة إلى الانكماش فى الاقتصاد العالمى الناجم عن انتشار ذلك الوباء، ناهيك عن وقوع العشرات من الملايين من البشر فى براثن الفقر المدقع. وفى ظل إغلاق العديد من الأنشطة التجارية والإنتاجية فى مختلف دول العالم، وإجراءات الإغلاق فى مختلف دول العالم بإلزام القوى العاملة فى كثير من الدول إلى ملازمة المنازل لتجنب انتشار الفيروس، توقع صندوق النقد الدولى أن يعانى الاقتصاد العالمى أشد انكماش منذ الكساد العالمى الكبير فى ثلاثينيات القرن العشرين، وقد قَدَّرت الأمم المتحدة عام ٢٠٢٠ خسائر القارة الأفريقية نتيجة انتشار الوباء بمبلغ ٢٩ مليار دولار.

وحَرِىٌ بالذكر أن الاقتصاد الصينى – ثانى أقوى اقتصاد عالميًا – قد انكمش بنسبة ٦,٨ ٪ فى الفترة من يناير حتى أبريل ٢٠٢٠ مقارنة مع إحصاءات نفس الفترة فى عام ٢٠١٩، ليسجل الاقتصاد الصينى أول انكماش منذ عام ١٩٩٢. كما حثَّت الصين البنك الدولى على السماح للدول المقترضة الأشد فقرًا بتعليق سداد ديون البنك، فى الوقت الذى تعانى فيه تلك الدول صعوبات اقتصادية لمعالجة الجائحة، مع أهمية تضافر الجهود الدولية لمواجهة مديونيات الشركاء التجاريين على المستوى الثنائى ومتعدد الأطراف. وقد أوصت مجموعة العشرين فى أبريل ٢٠٢٠ برئاسة السعودية، بتخفيف الدول الدائنة عبء ديون الدول الأكثر فقرًا، ولا نعرف مصير تلك التوصية، ومدى استجابة الدول المتقدمة والدائنة لها.

وكرد فعل على اتهام الرئيس الأمريكى السابق دونالد ترامب وبعض الدول الأوروبية للحكومة الصينية بأنها تستَّرت على خطورة انتشار فيروس الكورونا وعدواه، وتحميلها المسئولية عن انتشار الجائحة، ومطالبتها بدفع تعويضات للدول الأخرى المتضررة، وهو ما أيدته ألمانيا – فقد قرَّرت الصين أن تكون معاملاتها فى الأسواق التجارية والمالية والبورصات بعملتها «اليوان»، وفك ارتباطها بالدولار، وهو ما أيدته أيضًا الدول الأعضاء فى منظمة شنغهاى للتعاون، ومنها روسيا والهند، الأمر الذى انعكس بدوره على قيمة الدولار فى الأسواق الدولية.

وفى تقرير أصدره البنك الآسيوى للتنمية فى منتصف مايو ٢٠٢٠، رُصِدَت الخسائر العالمية جَرَّاء انتشار الوباء بنحو ٨,٨ تريليون دولار، وأن أكثر التوقعات تفاؤلاً تشير إلى أن التدابير المختلفة لاحتواء الفيروس ستؤدى إلى شلل الاقتصاد العالمى، حيث قد تصل خسائر التنمية إلى ما يتراوح بين ٦,٧ و ٩,٧ ٪ من الناتج الإجمالى العالمى. وأضاف البنك أن توقعاته بالنسبة للحد الأعلى من الخسائر تفترض استمرار القيود المفروضة على التنقل والشركات لمدة ٦ أشهر، وأن تدابير احتواء انتشار الفيروس قد تُسبِّب خسائر اقتصادية تتراوح بين ١,٧ و ٢,٦ تريليون دولار فى آسيا عمومًا، وما يتراوح بين ١,١ و١,٦ تريليون دولار فى الصين وحدها. يُضاف هذا إلى إعلان انكماش الاقتصاد الأمريكى بنسبة ٤,٨ ٪ منذ بدء انتشار الفيروس فى الولايات المتحدة عام ٢٠٢٠. [٢]

وفى بيان صادر عن الأمم المتحدة فى ٢٣ أبريل ٢٠٢٠، قدّرت المنظمة الدولية أن المهاجرين واللاجئين والنازحين هم الفئات الأكثر تعرضًا لمخاطر وضحايا الوباء، وأن أكثر من ١٣١ دولة أغلقت حدودها كإجراء حمائى للوقاية من انعكاسات الوباء. وقد صرَّح **أنطونيو جوتيريش** السكرتير العام للأمم المتحدة بأنه فى ظل الاتجاهات الشعبوية والعرقية وتحجيم حقوق الإنسان فى بعض الدول، تم استخدام أزمة وباء الكورونا ذريعة لاتخاذ إجراءات قمعية داخل بعض الدول لتحقيق ذرائع لا علاقة لها بالجائحة، وناشد السكرتير العام حكومات مختلف

الدول بالتحلى بالشفافية فى سياساتها المتعلقة بمواجهة آثار ذلك الوباء، مُطالبًا بإعلاء قيم الحريات المدنية، ومحذرًا من أن عدم المساواة فيما بين الدول فى مواجهة الأزمة يعوق إجراءات مراعاة الصحة العامة ومكافحة الأوبئة فى العالم، ومنها على نحو خاص جائحة كورونا.

وقد حذر مدير عام منظمة الصحة العالمية من سرعة تخفيف إجراءات الإغلاق التى فرضتها مختلف الدول لمواجهة الوباء، متوقعًا استمرار انتشار الوباء لمدة طويلة، الأمر الذى من شأنه التأثير سلبيًا على الصحة العامة فى مختلف الدول، بما فى ذلك تداعياته السلبية على رفاهية الجنس البشرى، الأمر الذى يستوجب استمرار الإجراءات الاحترازية وعدم التهاون فى الالتزام بها. ورغم ظهور فيروس الكورونا فى العديد من الدول فى عام ٢٠٢٢، فقد أعلن مدير عام منظمة الصحة العالمية فى سبتمبر ٢٠٢٢ البدء فى انحسار الوباء.

إذن نحن أمام إحدى الأزمات الاقتصادية العالمية التى بدأت منذ ثلاثينيات القرن العشرين، مرورًا بالأزمة الاقتصادية التى ضربت النظام المالى الدولى لعام ٢٠٠٨، وتأثير الأزمات الاقتصادية المتوالية على النظام العالمى الليبرالى ومبادئ الديمقراطية والحريات الأساسية. ولقد كان من المتوقع أن تتأثر العلاقات بين الدول بعد وقف الولايات المتحدة فى عهد إدارة الرئيس السابق ترامب مساهمتها فى منظمة الصحة العالمية، والمُقدَّرة بـ ٤٥٠ مليون دولار سنويًا، لاتهامها بالتقصير فى مواجهة الوباء وتواطئها مع الصين فى التغطية على مسئوليتها عن انتشاره، وما ترتب على ذلك من اضطرار عدد من الدول، خاصة السعودية، وكذا مؤسسة بيل جيتس وشركة تويتر، لتقديم مساهمات بديلة للمنظمة لتعويضها عن تعليق المساهمة الأمريكية، والذى كان موضع انتقاد من السكرتير العام للأمم المتحدة وعدد من الدول الأخرى، لاسيما ألمانيا. وقد قام الرئيس جو بايدن فور توليه مقاليد البيت الأبيض فى يناير ٢٠٢١ بإلغاء قرار سلفه، لتعود الولايات المتحدة عضوًا نشطًا فى المنظمة، واستأنفت سداد مساهمتها فى ميزانية المنظمة.

وأكدت منظمة الصحة العالمية الحاجة الملحة للتوصل إلى لقاح مضاد لفيروس الكورونا المستجد بسبب اختراق الفيروس الأنظمة المناعية، بالتوازى مع الإجراءات الاحترازية للوقاية من انتشاره، الأمر الذى استلزم تخصيص ميزانيات متزايدة لتمويل البحث العلمى وأدوات الصحة العامة والتطعيمات، نظرًا للدور المحورى الذى تلعبه الأخيرة فى حماية الأرواح لدعم الإجراءات الوطنية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مختلف الدول، خاصة الدول النامية. وشددت منظمة الصحة العالمية على مواصلة الحكومات لإجراء التطعيمات بالتوازى مع الأمراض الأخرى، وضمان الحصول على اللقاحات المضادة لفيروس الكورونا المستجد فى إطار من التعاون الدولى بين الدول الغنية والفقيرة. وبالإضافة إلى ما استوردته مصر من التطعيمات المضادة لكورونا، وبصفة خاصة من الصين والولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وقد قامت مصر بإنشاء مصنع لإنتاج اللقاحات والتطعيمات ذات الصلة للاستجابة للاحتياجات المصرية، وللدول الأفريقية التى ترغب فى ذلك، هذا بالإضافة إلى حصولها على قرض طارئ من صندوق النقد الدولى بنحو ٣ مليارات دولار فى مايو ٢٠٢٠ لمواجهة زيادة أعباء الدولة للتعامل مع وباء كوفيد-١٩.

وإزاء انتشار فيروس كورونا من الصين إلى جميع دول العالم وتزايد الإصابات والوفيات فى مختلف قاراته، بشكل يهدد بفناء الجنس البشرى منذ استخدام السلاح النووى عام ١٩٤٥ فى هيروشيما وناجازاكى، فقد حاولت الولايات المتحدة استصدار قرار فى مجلس الأمن لمواجهة الموقف، فاعترضت عليه كلٌ من الصين وروسيا. ويلاحظ أن ضحايا انتشار فيروس كورونا المستجد يُعَدُّ أضعاف ضحايا إلقاء القنبلتين الذريتين على مدينتى هيروشيما وناجازاكى مجتمعتين، حيث بلغ ضحايا قنبلة هيروشيما عام ١٩٤٥، ١٤٠ ألف نسمة، وضحايا ناجازاكى ٨٠ ألف نسمة، بينما أسفر فيروس كورونا المستجد عن ضحايا بالملايين.

وقد أمكن تفعيل دور الجمعية العامة لتعزيز التعاون الدولى (متعدد الأطراف) لمواجهة الوباء باستصدار أكثر من قرار فى هذا المجال: ففى الثانى من أبريل ٢٠٢٠، تم إصدار القرار رقم ٧٤/١٧٠، وقد سبقه قرار أول فى ١٠ أكتوبر ٢٠١٩، وهما كانا الأساس الذى استندت إليه الجمعية العامة فى اعتماد قرارها رقم A/472/74 الصادر فى ٢٠ أبريل ٢٠٢٠ الذى قدمته المكسيك نيابة عن ١٧٩ دولة، منها مصر، **وجاءت أهم عناصره فى الآتى:** [٣]

١- أهمية التعاون الدولى لضمان الحصول على الأدوية والتطعيمات والمستلزمات الطبية لمواجهة الوباء.

٢- تأكيد حق الجنس البشرى – دون تمييز – فى الاستمتاع بأفضل رعاية صحية، أخذًا بالاعتبار أن الفقراء هم أكثر الناس عرضة للمرض، وهم أكثر البشر تحملاً لنتائجه وتأثرًا به، مما يؤثر على جهود التنمية، خاصة

بالنسبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة خاصة الهدف الثالث.

٣- إبراز الدور الرئيسى للأمم المتحدة فى تنسيق الجهود الدولية للرقابة على والتحكم فى الفيروس وانتشاره، وفى دعم جهود الدول الأعضاء.

٤- مراعاة الدور القيادى لمنظمة الصحة العالمية (وهو ما تحفظت عليه الولايات المتحدة بعد اعتماد القرار)، ومطالبة السكرتير العام للأمم المتحدة – بالتنسيق الوثيق مع منظمة الصحة العالمية وغيرها من وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومنها مؤسسات التمويل الدولية، لإنتاج وتعزيز شبكات الإمدادات – على نحو شفاف ومنصف وفعَّال لتوزيع أدوات الوقاية من الوباء وإجراء التحاليل اللازمة للقضاء عليه، بما فى ذلك التطعيمات بهدف إتاحتها لجميع من يحتاج إليها وبصفة خاصة الدول النامية.

٥- تعبئة الموارد لتمويل بحوث التطعيمات والأدوية والتكنولوجيا لدعم التعاون العلمى الدولى اللازم لمواجهة الوباء.

٦- تعزيز التنسيق مع القطاع الخاص (الشركات) لتنمية وتصنيع وإنتاج وتوزيع الأمصال المضادة للفيروس والمعدات الوقائية والتطعيمات لتحقيق الكفاءة والأمان فى إطار التوازن والإنصاف.

هذا، ولقد ثار التساؤل حول مدى تأثير جائحة الكورونا على وضع النظام الدولى الذى تمخَّض عن الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، لاسيَّما على ضوء الخلافات التى احتدمت بين أعضاء مجلس الأمن الدولى الدائمين، لاسيما بين الولايات المتحدة من ناحية وكلٍ من الصين وروسيا من ناحية أخرى، كما جرى التساؤل عن مدى إمكان تعديل ذلك النظام وإنشاء نظام آخر جديد يرتكز على المساواة فى السيادة بين جميع الدول الأعضاء مع إلغاء حق الفيتو فى النظام الجديد، وهكذا تتحمَّل الدول الدائمة العضوية فى مجلس الأمن المسئولية عن عجز النظام الدولى عن مواجهة انتشار الوباء. وسيجرى الرد عن هذا التساؤل لاحقًا فى هذا البحث.

فلقد تصوَّر العديد من المفكرين والباحثين أن النظام الدولى الراهن أصبح عاجزًا عن مواجهة التحديات التى تولَّدت عن هذا الوباء، وأنه لا بد من إصلاح الأسس والقواعد والمبادىء التى يرتكز عليها هذا النظام، وهو الأمر الذى لا يمكن تحقيقه دون تعديل ميثاق الأمم المتحدة، وإلغاء حق الفيتو فى مجلس الأمن المنصوص عليه فى الفصل الخامس من الميثاق، ولكن يحول بين ذلك أحكام المادتين ١٠٨ و١٠٩ من الميثاق اللتين تشترطان موافقة أغلبية ثلثى الدول الأعضاء، ومنها الأجهزة التشريعية للدول الدائمة العضوية فى مجلس الأمن.

ثانياً: النظام الدولى والحرب الروسية الأوكرانية:

بعد تحدى الناتو لروسيا بالتمدد شرقًا منذ سنوات التهدئة «Detente» بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة فى أوائل سبعينيات القرن العشرين، ثم بعد انهيار الاتحاد السوفيتى عام ١٩٩٠ فى ظل رئاسة الرئيس يلتسن، وكذا بعد الاحتفال بمرور خمسين عامًا على إنشاء الناتو عام ١٩٩٩ وزيادة عدد أعضائه إلى ثلاثين عضوًا، حصلت روسيا على تعهدات أمريكية بعدم تمدد الحلف شرقًا. إلا أنه بالإغراءات التى قدمها كلٌ من الاتحاد الأوروبى وحلف الناتو لأوكرانيا منذ عام ٢٠١٤، للانضمام إليهما، طلبت روسيا ضمانات من الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، بعدم الاقتراب من الحدود مع روسيا، وهو ما لم تلتزم به الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى، وكرد فعل لذلك قامت روسيا بضم شبه جزيرة القرم إليها، وأجرت استفتاءً هناك عام ٢٠١٤ كانت نتيجته فى مصلحة روسيا، الأمر الذى أثار حفيظة دول الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة، وصارت هناك ملاسنات إعلامية بين روسيا والدول الأعضاء فى الناتو والاتحاد الأوروبى. وتصاعدت بامتناع الولايات المتحدة عن تقديم التزام مكتوب بعدم نيتها الاقتراب من حدود روسيا.

وفى يوم ٢٤ فبراير ٢٠٢٢، شنت روسيا حربًا على أوكرانيا، وهو ما اعتبرته الدول الغربية والأمم المتحدة انتهاكًا لمبادئ الأمم المتحدة التى تمثل النظام الدولى، باعتباره انتهاكًا لسيادة أحد أعضاء المنظمة وسلامته الإقليمية، فقام السكرتير العام للأمم المتحدة يوم ٢٥ فبراير بتعيين ممثل خاص له، يختص بالتعامل مع الأزمة الأوكرانية. هذا فيما قام المدَّعى العام للمحكمة الجنائية الدولية فى ٢٨ فبراير بفتح تحقيق حول جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التى تم ارتكابها فى أوكرانيا فى ظل التدخل الروسى فى ذلك البلد. ولم يتمكَّن مجلس الأمن لدى اجتماعه فى أواخر فبراير ٢٠٢٢ من إصدار قرار حول التدخل الروسى فى أوكرانيا، نظرًا لممارسة روسيا حق الفيتو ضد مشروع القرار المقدَّم فى هذا الشأن، مع ملاحظة أن الصين وبعض أعضاء المجلس غير الدائمين فى المجلس صوَّت بالامتناع، مثل حالة الهند والمكسيك. إزاء ذلك، تمت إحالة هذا النزاع إلى الجمعية العامة للأمم

المتحدة فى إطار قرار «الاتحاد من أجل السلام»، وقد اعتمدت الجمعية قرارًا حول تلك الأزمة يوم ٢ مارس ٢٠٢٢، بالإعراب عن الأسف للعدوان الروسى ضد أوكرانيا، وصوَّتت لمصلحة القرار ١٤٢ دولة، من بينها مصر، واعترضت عليه ٥ دول، فيما امتنعت عن التصويت ٣٥ دولة، منها الصين والهند. [٤]

ومن جانبه، اعتمد مجلس حقوق الإنسان قرارًا يوم ٤ مارس ٢٠٢٢، يطالب فيه روسيا بالانسحاب الفورى لقواتها العسكرية من أوكرانيا. وفى ١٦ مارس، أصدرت محكمة العدل الدولية حكمًا يطالب روسيا بتعليق عملياتها العسكرية فى أوكرانيا. وبقرار صادر يوم ٢٤ مارس ٢٠٢٢، طالبت الجمعية العامة للأمم المتحدة، بأغلبية ١٤٠ صوتًا و٥ دول ضده و٣٨ دولة ممتنعة، بحماية المدنيين وأهمية الوصول إليهم فى مناطق النزاع داخل أوكرانيا، منتقدًا الانتهاكات الروسية الأوضاع الإنسانية هناك. كما طالب السكرتير العام - بناءً عليه - الأطراف فى النزاع بالتوصل إلى ترتيبات دولية لإيقاف إطلاق النار فى أوكرانيا. كما طالبت الجمعية العامة فى ٧ أبريل ٢٠٢٢ بتعليق عضوية روسيا فى مجلس حقوق الإنسان، وحصل القرار على أغلبية الثلثين بتصويت ٩٣ دولة لمصلحة القرار، مقابل ٢٤ دولة صوتت ضده. وبالإضافة إلى ذلك، قررت الجمعية العامة يوم ٢٦ أبريل مطالبة الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن بإصدار تبرير لممارستها حق الفيتو ضد أى مشروع قرار يتم عرضه على مجلس الأمن. هذا ويُلاحَظ أن قرار الجمعية العامة المُشَار إليه يُعد توصية غير مُلزمة.

وفى ٦ مايو ٢٠٢٢، أصدر مجلس الأمن بيانًا أيَّد بشدة السكرتير العام فى جهوده للتوصل لتسوية سلمية فى أوكرانيا. وفى ١٢ مايو ٢٠٢٢، اعتمد مجلس حقوق الإنسان قرارًا فى جلسة خاصة عن أوكرانيا، طالب فيه بإجراء تحقيق عن الفظائع التى ارتكبتها روسيا فى حربها ضد أوكرانيا. وقد قدَّر مكتب المفوض السامى للاجئين أن نحو ٧,٢ مليون نسمة عبروا حدود أوكرانيا منذ بدء الحرب الروسية الأوكرانية، وأن نحو ٧ ملايين نسمة من السكان قد نزحوا داخل البلاد [٥]. وقد تم تقديم مساعدات إنسانية من الأمم المتحدة ووكالاتها لما يزيد على ٢ مليون من سكان أوكرانيا، سواء من برنامج الغذاء العالمى أو مفوضية اللاجئين أو منظمة الصحة العالمية التى قدَّمت إمدادات طبية لأوكرانيا تصل إلى ١٨٥ طنًا.

وقد حذَّرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية من احتمالات أن تصيب الصواريخ والمعدات العسكرية الروسية المفاعلات الذرية الأوكرانية. وبالنسبة للأمن الغذائى، فقد حذر الصندوق الدولى للتنمية الزراعية (IFAD) من اضطراب الإمدادات فى العالم من الحبوب التى تنتجها كلٌ من أوكرانيا وروسيا، وكذا الحال بالنسبة لزيوت الطعام. الأمر الذى يهدد خطوط الإمداد من تلك الصادرات، ويؤثر على الأمن الغذائى لكثير من الدول، ومنها مصر، وهو ما أدى إلى ارتفاع أسعار تلك المواد حول العالم، مع معاناة كثير من الدول، ومنها الولايات المتحدة والدول الأوروبية، من غلاء الأسعار والتضخم، وعمَّت المظاهرات كثيرًا من الدول، ومنها الدول التى فرضت جزاءات على روسيا، خاصة بريطانيا.

وفى خطاب ألقاه الرئيس بوتين فى الكرملين يوم ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢، أعلن ضم أربع مقاطعات من شرق أوكرانيا إلى روسيا الاتحادية، وهى جمهوريتا دونتسك ولوجانسك الشعبيتان، ومنطقتا خيرسون وزابوروجيا. كما قام بوتين وقادة تلك المناطق بتوقيع وثائق انضمامها لروسيا الاتحادية، وهو ما صدَّق عليه البرلمان الروسى فى أوائل أكتوبر ٢٠٢٢، وقد اعترفت المحكمة الدستورية لروسيا بمعاهدات الانضمام استنادًا إلى توافقها مع الدستور، كما صدَّق مجلس الدوما على معاهدات الانضمام الأربع. [٦]

وقد أدانت الولايات المتحدة ودول حلف الأطلنطى واليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا ونيوزيلندا قرار ضم تلك المناطق لروسيا، واعتبرتها انتهاكًا للقانون الدولى ولميثاق الأمم المتحدة. واجتمع مجلس الأمن بناءً على طلب الولايات المتحدة لإدانة ضم تلك المناطق لروسيا، وقد صوَّتت الأخيرة ضد مشروع القرار، فيما امتنع وفدا الصين والهند عن التصويت.

ثالثًا: موقف الدول الكبرى من الأزمة الأوكرانية:

يُعَدُّ المسئول الأول عن أزمة أوكرانيا هو الولايات المتحدة التى لم تقدم الضمانات اللازمة لروسيا حول أمنها، على ضوء احتمالات استخدام أوكرانيا أراضيها لتهديد أمن واستقرار روسيا، رغم الضمانات التى سبق تقديمها للاتحاد السوفيتى قبل انهياره إزاء توسع حلف الأطلنطى شرقًا. ولا يخفى أن الولايات المتحدة قد قادت حملة ضد روسيا بتعبئة دول الاتحاد الأوروبى وحلف الناتو لتقديم المساعدات العسكرية والإنسانية لأوكرانيا عقب التدخل الروسى فى ٢٤ فبراير ٢٠٢٢. ومع ذلك، تدَّعى الولايات المتحدة أنها غير مشتركة فى تلك الحرب، فى الوقت الذى فرضت فيه جزاءات عديدة ضد روسيا، بما فى ذلك الضغط على الدول الأوروبية لعدم استيراد النفط والغاز الروسيين عبر خطوط الأنابيب التى تمر عبر أراضى أوكرانيا،

وتقديم مساعدات عسكرية لأوكرانيا زادت على ١٦ مليار دولار فى أغسطس ٢٠٢٢.

ومن المفارقات أن تلك الجزاءات التى تم توجيهها ضد روسيا قد أضرَّت أيضًا بالدول التى شاركت فيها، ومنها الولايات المتحدة ذاتها، وكندا، والدول الأوروبية التى كانت تستورد نحو ٤٠ ٪ من الغاز المسال من روسيا، ونحو ٢٧ ٪ من نفطها. وهو الأمر الذى أدى إلى معاناة تلك الدول من التضخم وارتفاع أسعار الطاقة والحبوب والمواد الغذائية. بالإضافة إلى الأضرار التى لحقت بروسيا التى اضطرت إلى مطالبة الدول «غير الصديقة» بسداد قيمة الصادرات الروسية من الغاز والنفط بالروبل. هذا ويُلاحَظ أنه رغم الحصار الذى فرضته الولايات المتحدة وأوروبا على روسيا، فإن صادرات الأخيرة إلى كل من الصين والهند تضاعفت منذ بدء الأزمة الأوكرانية. ويلاحَظ أن كلاً من الصين والهند امتنعتا عن التصويت فى مجلس الأمن والجمعية العامة على مشروعات القرارات التى قدمتها الولايات المتحدة ودول حلف الأطلنطى بإدانة ممارسات روسيا فى أوكرانيا.

وقد مارست الولايات المتحدة ضغوطًا على الصين لعدم تقديم دعم عسكرى أو لوجستى لروسيا، وهو ما أنكرته الصين. ومع ذلك، فقد حاولت واشنطن إثارة ضغوط على بكين بتهديدها فى حالة غزوها تايوان. كما قامت أيضًا بتشكيل جبهة لمحاولة حصار وردع الصين، ضمَّت كلاً من أستراليا والمملكة المتحدة، فيما عُرف باتفاق (AUKUS)، إلى جانب جبهة أخرى تضم كلاً من الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية والهند. هذا بالتوازى مع استمرار إيصال المساعدات الغربية المختلفة لأوكرانيا، بما يؤدى إلى إطالة أمدها، فضلاً عن دور ذلك فى تزايد احتمال اندلاع حرب عالمية ثالثة، والتى يمكن أن تؤدى بدورها إلى انهيار النظام الدولى الراهن، وظهور نظام آخر بقواعد وأسس جديدة، والذى يلزم - إذا نشأ – ألا يتضمَّن مجلس أمن به أعضاء دائمون وغير دائمين، بما يقضى تمامًا على حق الفيتو لمنع صدور القرارات للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وذلك تحقيقًا وإعلاءً لقيم الديمقراطية، وإنهاءً عصر ديكتاتورية الأقلية التى يتسم بها النظام الدولى الحالى.

رابعًا: الاستفزازات الأمريكية للصين:

تتصاعد التوترات والصراعات بين الولايات المتحدة والصين منذ سنوات، ولكنها الآن فى أشد ذروتها خاصة منذ مجىء الرئيس الأمريكى جو بايدن ومن قبله الرئيس الأمريكى الأسبق دونالد ترامب، وفى بادئ الأمر كانت الخلافات اقتصادية نظرًا لتنامى الاقتصاد الصينى وعجز الاقتصاد الأمريكى عن مواجهة تنافسية المنتجات الصينية فى الأسواق الدولية وفى السوق الأمريكية نفسه. ولكن تحول الصراع بين الدولتين إلى صراع سياسى عنيف خلال السنوات القليلة الماضية، خاصة منذ تفشى فيروس كورونا فى الصين واتهام الولايات المتحدة الصين بتخليق الفيروس ونشره فى العالم.

جاءت زيارة رئيسة مجلس النواب الأمريكى نانسى بيلوسى لإقليم تايوان فى ٢ أغسطس ٢٠٢٢، ومن بعدها زيارة وفد من الكونجرس الأمريكى فى زيارة غير معلنة مسبقًا إلى تايوان، لتضيف بذلك المزيد من الاستفزازات للصين، ولسياسة الصين الواحدة التى من المفترض أن الولايات المتحدة تتمسك بها وفقًا لتصريحات الرئيس بايدن. (٧)

وعليه، أطلقت الصين أكبر مناورات عسكرية على الإطلاق حول تايوان، بعد زيارة بيلوسى فى وقت سابق من أغسطس الماضى. حيث تنظر بكين إلى الجزيرة المتمتعة بالحكم الذاتى على أنها أراض صينية خارج سيطرتها ويجب لم شملها مع البر الرئيسى للصين. وفى ٢١ سبتمبر ٢٠٢٢، قال الرئيس الصينى، شى جين بينغ، إن جيش التحرير الشعبى الصينى «يجب أن يركز على الاستعداد للمشاركة فى أعمال قتالية حقيقية». وبحسب تليفزيون الصين المركزى، فقد أرسل مثل هذه التعليمات إلى المشاركين فى ندوة الدفاع الوطنى والاصلاح العسكرى، التى عقدت فى بكين، والتى حضرها أعضاء المكتب السياسى للجنة المركزية للحزب الشيوعى الصينى. كما أوعز الرئيس الصينى بالالتزام الصارم بخطة تحقيق أهداف إصلاح الجيش. وفى وقت سابق، وردًا على تصريحات الرئيس الأمريكى جو بايدن حول إمكان استخدام الجيش الأمريكى لحماية تايوان، أعربت الحكومة الصينية عن استعدادها «لاتخاذ كل الإجراءات اللازمة» لحماية سيادة دولتها. (٨)

خامسًا: معضلة الأمن المائى لمصر:

فى سياق المخاطر الدولية التى يشهدها العالم اليوم، يلزم الإشارة إلى معضلة الأمن المائى وشُح المياه التى أخذت تضرب الكثير من بقاع العالم. وفى هذا السياق، لا بد من الإشارة إلى معضلة تهديد الأمن المائى على المستوى الإقليمى نتيجة قيام بعض الدول النهرية بإنشاء سدود لتوليد الكهرباء أو لزيادة حصتها من المياه على حساب الدول النهرية الأخرى. وهى أمور لا شك تزداد خطورتها مع الوقت لاسيما فى ظل التغيرات المناخية التى يشهدها العالم مؤخرًا، بما فى ذلك ارتفاع درجات الحرارة. ولا يخفى أن لمسألة السدود تلك

سوابق جلية شهدها المراقبون على مدى السنوات، بل والعقود السابقة، والتى من بينها على سبيل المثال السدود التى أقامتها تركيا على نهرى دجلة والفرات اللذَيْن يغذيان الأراضى السورية والعراقية بالمياه، حتى انخفض منسوبهما بشدة، بل يكاد يكون وصول المياه إليهما منعدمًا فى العراق، والشىء نفسه بالنسبة لنهر الفرات فى سوريا. يُضَاف إلى ذلك مشكلة محاولات إسرائيل لتغيير مسار نهر الأردن.

من جانبها، تواجه مصر مشكلة تهديد حصتها من مياه نهر النيل المتفق عليها دوليًا، وهى ٥,٥٥ مليار م٣ فى السنة، والتى تتعرّض لتهديد نتيجة إقامة إثيوبيا سد النهضة على النيل الأزرق لدى انحداره من هضبة الحبشة إلى السودان. إذ إن تحويل مياه النيل من قبل دول المنبع فى حوض النيل، والتى تتوق لتسخير إمكاناتها للطاقة المائية والزراعة المروية. وبالنظر إلى أن نهر النيل يوفر ما يقرب من ٩٧٪ من مياه مصر، فإن مثل هذا السد يمكن أن يؤثر على الأمن المائى لمصر بشكل كبير. وفيما يتعلق بسد النهضة الإثيوبى بصفة خاصة، والذى لم يُسفر عن وثيقة قانونية ملزمة بشأن إجراءات الملء والتشغيل، نظرًا لعدم تعاون الحكومة الإثيوبية مع جهود مصر والسودان لتحقيق ذلك، فى مقابل تصرفات إثيوبية أحادية لا تراعى حقوق كل من مصر والسودان باعتبارهما دولتى مصب وتعلقان أهمية للحفاظ على تدفق المياه إليهما.

ولقد طرحت مصر قضيتها فى نهاية المطاف، عقب فشل العديد من جولات المفاوضات على مدى العقد الماضى، على مجلس الأمن ليتولى مسئولياته فى هذا الصدد، لكونه مسئولاً عن السلام والأمن الدوليين، نظرًا لأن المياه قضية أمن قومى بالنسبة لمصر. وقد ناقش المجلس بالفعل فى ٨ يوليو ٢٠٢١ مشروع قرار تقدمت به تونس يدعو كلاً من مصر وإثيوبيا والسودان لاستئناف مفاوضاتهم، للتوصل فى غضون ستة أشهر، إلى نص اتفاقية ملزمة لملء السد وتشغيله، وأيضًا حث إثيوبيا على الامتناع عن الاستمرار من جانب واحد فى ملء خزان سد النهضة [٩]. وقد صدر بيان من مجلس الأمن فى منتصف سبتمبر ٢٠٢١ يطالب فيه الدول الثلاث باستئناف المفاوضات برعاية الاتحاد الأفريقى، إلا أن إثيوبيا لم تتماشَ معه، بل أعلن رئيس وزرائها فى ٢٠ فبراير ٢٠٢٢ البدء بشكل أحاديّ فى عملية ملء خزان سد النهضة، وذلك بعد سابق الشروع أحاديًا فى المرحلتين الأولى والثانية من ملء السد، بما يُعَد إمعانًا من الجانب الإثيوبى فى خرق التزاماته بمقتضى اتفاق إعلان المبادئ لسنة ٢٠١٥، المُوقَّع من قِبَل رئيس الوزراء الإثيوبى آنذاك ورئيسَى مصر والسودان، وبما يمثله من تهديد وجودى لأكثر من ٢٥٠ مليون شخص. ولقد احتجت مصر فى ٢٩ يوليو ٢٠٢٢ فى مجلس الأمن الدولى على قرار أديس أبابا الأحادى الذى يَخرق «الالتزامات التى يفرضها القانون الدولى على إثيوبيا» بشأن خطط ملء سد النهضة، وذلك بعد ما تلقت القاهرة رسالة من الجانب الإثيوبى يوم ٢٦ يوليو تُفيد بمواصلة إثيوبيا ملء خزان سد النهضة خلال موسم الفيضان لعام ٢٠٢٢، هذا فى الوقت الذى تنتج فيه أديس أبابا رسميًا الكهرباء من السد منذ فبراير الماضى. [١٠]

وخير تعبير عن أزمة المياه ومشكلة نقص المياه على الدول المشاطئة لنهر النيل جاء فى بيان وزير الخارجية سامح شكرى أمام الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٢٤ سبتمبر ٢٠٢٢، حيث طالب «... بتطبيق قواعد القانون الدولى ذات الصلة بملف سد النهضة، صونًا لمصير وحقوق ٢٥٠ مليون نسمة من مصر والسودان وإثيوبيا». [١١]

هذه المعاناة الإنسانية قد لا تكون بالضرورة بسبب نقص الموارد أو تراجع كمية الأمطار فحسب، ولكنها تعود أساسًا إلى عدم الالتزام بأحكام القانون الدولى ورغبة بعض دول منابع الأنهار فى الاستئثار بالموارد المائية، بما يؤدى إلى حرمان دول الممر والمصب من هطول الأمطار كمنحة ربانية منحها الله للجميع. وقد جاء فى كلمة وزير الخارجية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بأنه «يخطئ البعض إذا تصوروا أن التمسك بتطبيق الوسائل السلمية لتسوية المنازعات المائية يأتى من قبيل الضعف، بل إنه يأتى من مكامن قوة وقدرة على صون الحقوق وحفظها من الضياع أو التفريط فيها، وإدراك مسئول للآثار السلبية للصراعات على الشعوب والحكومات». [١٢]

يُضاف إلى ذلك، التحديات التى تتوقعها التنبؤات عن عملية تغير المناخ العالمية؛ إذ يتفق الخبراء عمومًا على أن منطقة النيل ومصر على وجه الخصوص ستكون من بين المناطق التى ستشهد مزيدًا من الاحترار، بما يؤدى إلى ارتفاع مستوى سطح البحر والتأثير على الزراعة والموارد المائية فى دلتا النيل، التى تضم نحو ٤٠ مليون نسمة وتوفر أكثر من ٦٣٪ من الإنتاج الزراعى فى مصر. هذا بجانب المحدودية التى عانتها التدفقات البيئية للنيل، والتى تُسهم فى زيادة ملوحة تربة الدلتا، ويجعلها أكثر عرضة لتطفل مياه البحر، مع آثار ضارة على الإنتاجية الزراعية وموارد المياه المحلية.

والواقع أن مسألة نُدرة المياه المتزايدة فى مصر قد جذبت انتباه مختلف الجهات الفاعلة؛ حيث تحاول الهيئات المعنية

تعزيـز التعـاون علـى الصعيـد الداخلـى والخارجـى، لترشيد مـوارد الأمن القومـى المائى. ولقد وُضِع فـى سبيل ذلك خطة لترشيد استهلاك المياه، وتعظيم الاستفادة من الموارد المائية المتاحـة، وذلك فى إطـار الجهود التى تبذلهـا الدولة للحفاظ على مياه الشرب باعتبارها أهم مقومات الحياة. وتضم الخطة عـددًا من المحاور، ومنهـا توفير مصادر بديلـة لمياه الشرب، من خـلال تحلية مياه البحر فى المحافظـات الساحلية وإنشاء محطات لاستخـراج المياه الجوفيـة، وإعادة استخـدام المياه المُعالجـة فـى بعض الزراعات، من خـلال التوسع فـى إنشاء محطات معالجـة الصرف الصحى بمحافظـات الصعيد ورفع كفـاءة محطات المعالجة وتحويلها إلـى معالجة ثلاثية، وتقليل الفاقـد فى مياه الشرب فى جميـع المجالات، من خلال ترشيد استهلاك المياه وتوفير العـدادات المنزلية ووضع خطة لتوعية المواطنين بترشيد الاستهلاك.

ولقـد شَرعت الحكومة المصرية فى هـذا الصدد فى تبنِّى تقنيـات مبتكـرة للرى السطحى مثـل تسوية الأرض والأنابيب وتبطيـن التـرع والقنوات، بمـا يحقق القدرة علـى زيادة كفاءة الـرى. كما جرى العمل على ضمان تكامل الإجراءات الفنية فى قطاع المياه ببرنامج توعية عام موجه من قِبَل «وحدة اتصالات الميـاه» بوزارة المـوارد المائية والرى، بما يشجـع على ترشيد استخدام المياه فى الرى والاستخدامات المنزلية.

سادساً: هـل بإمـكان النظـام الدولـى الراهـن المحافظة على السلم والأمن الدوليين؟

نصَّ ميثاق الأمم المتحدة الذى انبثق عن مؤتمر المفوضين الذى عُقد فـى مدينة سان فرانسيسكو فى أغسطس ١٩٤٥، فى مادته الأولى على مقاصد الأمم المتحدة [١٣]. وتضمَّنت المادة الثانيـة سبعة مبـادئ تم انتهاك عـدد منها فـى الميثاق ذاته، خاصـة فى الفصـل الخامـس المتعلـق بمجلس الأمـن، وذلك بالنظـر إلى انتهاك مبدأ المسـاواة فى السيادة فيما بين الدول الأعضـاء بالأمـم المتحـدة، من خـلال التفرقة بيـن الأعضاء الدائميـن والأعضـاء غيـر الدائمين، عبر منح الـدول الخمس الدائمـة العضوية فـى مجلس الأمن الحق فـى استخدام الفيتو ضـد أى قرار يحصل على أغلبية ٩ أصوات. وهو ما يُعَدُّ انتهاكًا لمبدأ المساواة فيما بين الدول، وانتهاكًا لديمقراطية العلاقات الدولية وديمقراطية اتخاذ القرارات.

ورغـم أن الميثـاق أفسـح المجـال لإمـكان تعديلـه وفقًـا للمادتيـن ١٠٨ و ١٠٩ منـه، فقـد استحال تعديـل الميثاق منذ إنشاء المنظمة لضـرورة حصول أى تعديل على أغلبية الثلثين، بما فى ذلـك أصوات الدول الدائمة العضوية فى مجلس الأمن، وتصديـق أجهزتهـا التشريعية علـى التعديل. وهو مـا استحال تطبيقـه، لذلك فشلـت جميع محاولات إصـلاح الأمم المتحدة منذ عـام ١٩٤٥، بما فى ذلك محاولات توسيع عضوية المجلس لتضم دولاً إضافية لا تتمتع بحق الفيتو.

وإذا نظرنـا إلـى الممارسة الفعليـة للتصويت فى مجلس الأمـن منـذ إنشـاء المنظمـة، يتبيَّن لنـا أن الـدول الدائمة العضويـة فى مجلس الأمن مارست حـق الفيتو أكثر من ٢٠٠ مـرة، وكان الاتحـاد السوفيتـى – الـذى تحول إلـى الاتحاد الروسـى منذ عام ١٩٩٠ – أكثر عضـو دائم بالمجلس مارس ذلـك الحـق، يليها ثلاثـة أعضاء فـى حلـف الأطلنطى، هى الولايـات المتحدة والمملكـة المتحدة وفرنسـا على التوالى، هـذا فيما كانـت الصين أقـل استخدامًا لذلـك الحق؛ حيث مارسته ١١ مرة فقط.

وهكـذا ظلَّـت قضايا السلـم والأمـن الدوليـن مُعلَّقة دون تسويـة عادلـة وديمقراطية طوال تاريخ الأمـم المتحدة، ومنها خاصـة القضية الفلسطينية والنزاع فـى الشرق الأوسط؛ حيث تمت ممارسـة حق الفيتو ضـد مشاريع القـرارات المتعلقة بها منذ إنشاء المنظمـة حتى عيدها الخامس والسبعين ١١٣ مرة. ومـع ذلك، وفى كثيـر من القضايا، تصدر قـرارات عن مجلس الأمـن بتصويت الـ ١٥ عضوًا من أعضـاء المجلس لمصلحتها، ولكـن يبقى القرار حبـرًا على الورق، لأن عضـوًا دائمًا أو أكثر من أعضاء المجلس غير راض عن القرار ولا يرغب فى تنفيذه، بممارسـة ازدواجية المعايير، لانحيـازه مع أو ضد أحد أطراف النـزاع، ومثال ذلك موضوع النزاع فى الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية... إلخ.

هذا، ولم يقتصر الأمر على ممارسة الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن حق الفيتو لوأد أى مشروع قرار فى مجال الحفاظ علـى السلم والأمن الدوليـن، وإنما تعدَّى ذلـك إلى تهديد كل منهـم للسلم والأمـن الدوليين فـى العالم، باحتفـاظ كل منهما بترسانـات من أسلحـة الدمار الشامـل، وعلى رأسهـا السلاح النـووى. هـذا الحـق الـذى أرادوا به الباطـل، استنـد شرعيًا فيما يتعلـق بالأسلحة النووية إلى معاهـدة منع الانتشار النووى (NPT) المُبرَمَـة عـام ١٩٦٨ والتى دخلت حيـز التنفيذ منذ عام ١٩٧٠، تلك المعاهدة منحت الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمـن الحق فى الاحتفاظ بالسلاح النـووى – الذى يهدد بفناء الجنـس البشرى – إلى أن يتم التوصـل إلى نزع السلاح النووى مـن العالم، وهو ما لم يتحقق حتى الآن، وهو ما شهد عليه فشل عدد من مؤتمـرات مراجعة المعاهدة، وآخرها المؤتمر العاشر للمراجعة الذى عُقِد فى نيويورك فى أغسطس ٢٠٢٢.

هذا فيما لم تحقق تلك المعاهدة صفة «العالمية» المنشودة؛ حيث ظلت خارجها إسرائيل والهند وباكستان وكوريا الديمقراطية – التى انسحبت من المعاهدة، فضلاً عن اتهام إيران بانتهاك أحكام تلك المعاهدة، وانسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووى الإيرانى لعام ٢٠١٥. ورغم التفاوض حول معاهدة لحظر السلاح النووى (TPNW) واعتمادها فى الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٢٠١٧، ودخولها حيز التنفيذ عام ٢٠٢١، بتوقيع ٨٦ دولة عليها، وتصديق ما يزيد على ٦٠ دولة عليها، فقد قاطعتها الدول الدائمة العضوية فى مجلس الأمن، وهى الحائزة على السلاح النووى، بل وأعلنت احتفاظها بترساناتها النووية تحت ذريعة الردع وتحقيق أمنها الوطنى، وهو ما تجلّى أخيرًا فى أثناء الأزمة الأوكرانية من إعلان حالة التأهب النووى، وتهديد روسيا باستخدام هذا السلاح فى حالة تهديد أمنها الوطنى، بل قامت الدول النووية بممارسة الضغوط على الدول غير النووية لعدم الانضمام لتلك المعاهدة، ومقاطعة مؤتمر الأطراف المتعاقدة الذى استضافته النمسا فيما بين ٢١ و ٢٣ يونيو ٢٠٢٢.

هذا، وبالإشارة إلى قضية الإرهاب، باعتبارها إحدى القضايا التى تؤرق الساحة الدولية فى الوقت الراهن، فإن مجلس الأمن قد حرص على إبداء الاهتمام بضرورة مكافحته، وأصدر فى سبيل ذلك القرار رقم ١٥٤٠، ويجرى متابعة تنفيذه فى المجلس دوريًا. (١٤)

وبناءً على ما تقدَّم، لا بد من تحلِّى بلدان العالم بالإدراك اللازم لخطورة المتغيرات العالمية الجديدة على نظام الأمن العالمى، وعلى حياة المجتمعات والشعوب، والتى تتطلَّب جميعًا تعزيز التعاون والتكاتف بين مختلف الدول لأجل تجاوزها والتغلب عليها، خاصة أن تلك المتغيرات والأزمات لم تقتصر على منطقة جغرافية معينة، بل إن لها تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على المجتمع الدولى ككل.

المراجع :

1- Reported [Covid-19] Cases and Deaths by Country or Territory, Website of Worldometer, Accessed on: 20 September 2022, Available at: https://www.worldometers.info/coronavirus/

٢- منير زهران، «النظام العالمى بعد جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩)». فى: أزمة وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) وتداعياته المحلية والإقليمية والدولية.. مساهمة المجلس المصرى للشئون الخارجية. أكتوبر ٢٠٢٠، ص ٨.

٣- المرجع السابق، ص ص ٦- ١٢.

٤- «تصويت تاريخى».. الأمم المتحدة تدين التدخل الروسى فى أوكرانيا، ٢ مارس ٢٠٢٢، موقع Deutche Welle، تاريخ الدخول: ٢١ سبتمبر ٢٠٢٢، متاح على الرابط التالي: https://p.dw.com/p/47utN

٥- «حالة الطوارئ فى أوكرانيا»، موقع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، تاريخ الدخول: ٢١ سبتمبر ٢٠٢٢، متاح على الرابط التالى: https://www.unhcr.org/ar/6220f7bb4.html

٦- «فلاديمير بوتين يعلن رسميًا ضم أربع مناطق أوكرانية إلى روسيا»، ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢، موقع France 24، تاريخ الدخول: ٢١ سبتمبر ٢٠٢٢، متاح على الرابط التالى: https://tinyurl.com/mvfeca2j

٧- «بعد زيارة بيلوسى المثيرة.. وفد من الكونجرس الأمريكى يصل تايوان»، ١٤ أغسطس ٢٠٢٢، موقع العربية، تاريخ الدخول: ٢٥ سبتمبر ٢٠٢٢، متاح على الرابط التالي: https://tinyurl.com/9v4382bm

٨- المرجع السابق.

٩- «اجتماع لمجلس الأمن حول سد النهضة ومشروع قرار تونسي لتسوية النزاع»، ٨ يوليو ٢٠٢١، موقع France 24، تاريخ الدخول: ٢٥ سبتمبر ٢٠٢٢، متاح على الرابط التالى: https://tinyurl.com/md47udu6

١٠- «اعتراض مصرى فى مجلس الأمن الدولى بشأن خطط إثيوبيا لملء سد النهضة»، ٣٠ يوليو ٢٠٢٢، موقع France 24، تاريخ الدخول: ٢٥ سبتمبر ٢٠٢٢، متاح على الرابط التالى: https://tinyurl.com/2p8eejxh

١١- «كلمة وزير الخارجية المصرى سامح حسن شكري سليم فى المناقشة العامة للدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة»، ٢٤ سبتمبر ٢٠٢٢، موقع منظمة الأمم المتحدة، تاريخ الدخول: ٢٦ سبتمبر ٢٠٢٢، متاح على الرابط التالى:
https://news.un.org/ar/audio/2022/09/1112521

١٢- المرجع السابق.

١٣- للاطلاع على نص الميثاق، انظر رابط موقع منظمة الأمم المتحدة التالى:
https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text

١٤- «صون السلم والأمن الدوليين»، موقع منظمة الأمم المتحدة، تاريخ الدخول: ١٥ سبتمبر ٢٠٢٢، متاح على الرابط التالى:
https://www.un.org/ar/our-work/maintain-international-peace-and-security

تأثير المتغيرات العالمية على نظام الأمن الدولى

■ السفير د./ منير زهران
رئيس المجلس المصرى للشئون الخارجية

مستخلص :

من الأهمية دراسة مدى تأثير المتغيرات التى شهدتها الساحة العالمية مؤخرًا على نظام الأمن الدولى، ومدى فعالية جهود المجتمع الدولى فى التعاطى مع تلك المتغيرات ومعالجة آثارها، على نحو يُسفر عن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، بما يتضمَّنه ذلك من منع تصاعد ما يرتبط بتلك المتغيرات من تهديداتَ من شأنها تعريض حياة المجتمعات والشعوب للخطر. وفى هذا السياق، والتركيز على المتغيرات التى لها تأثيراتها على نظام الأمن الدولى، وهى حصرًا: جائحة وباء Covid-١٩ المستجد، والغزو الروسى لأوكرانيا، والاستفزازات الأمريكية للصين بشأن قضية تايوان وتحديها لمبدأ «الصين الواحدة».

وأيضا الأمن المائى لمصر ارتباطًا بأزمة السد الإثيوبى، باعتبارها قضية وجودية مرتبطة بصورة مباشرة بأمن مصر القومى،ومن ثمَّ بأمن المنطقة، فضلاً عن ذلك، تتناول مشكلة الإرهاب، وتغير المناخ، وفشل المجتمع الدولى فى تحقيق نزع السلاح النووى من العالم، على ضوء فشل مؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار النووى (NPT) فى أغسطس ٢٠٢٢، وعزوف البلدان النووية وحلفاؤها عن الانضمام لمعاهدة حظر السلاح النووى (TPNW)، وتمسك البلدان النووية الخمس الكبرى بالسلاح النووى بصفته وسيلة ردع، وهو ما من شأنه تعريض المجتمع الدولى بأسره لخطر الفناء.

الكلمات المفتاحية : المتغيرات العالمية، الأمن العالمى، الأمن القومى المصرى

The impact of global changes on the international security system

■ *Ambassador Dr. Mounir Zahran*
Chairman of the Egyptian Council for Foreign Affairs

Abstract:

It is important to study the extent of the impact of the changes that the global arena has witnessed recently on the international security system, and the effectiveness of the efforts of the international community in dealing with those changes and addressing their effects, in a way that results in the preservation of international peace and security, including preventing the escalation of what is associated with those variables. Threats that could endanger the lives of communities and peoples. In this context, the focus is on the variables that have an impact on the international security system, which are exclusively: the emerging Covid-19 pandemic, the Russian invasion of Ukraine, and the American provocations against China regarding the Taiwan issue and its challenge to the "one China" principle. Also, Egypt's water security is linked to the Ethiopian dam crisis, as it is an existential issue directly linked to Egypt's national security, and thus to the security of the region. In addition, it addresses the problem of terrorism, climate change, and the failure of the international community to achieve nuclear disarmament in the world.

Keywords: global variables, global security, Egyptian national security